

تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة (1990 - 2017 م).

د. محمد الصيد احمد - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الزيتونة ترهونة
أ. عبدالرحمن علي محفوظ - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة طرابلس

مقدمة:

تعتبر دراسة موضوع النقود من الدراسات الاقتصادية الأساسية لارتباطها وتأثيرها بالعديد من المشكلات الاقتصادية وانعكاس لأهم النشاطات الاقتصادية والمظاهر الاجتماعية، فهي تلعب دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية، حيث أدى تطورها عبر الزمن إلى تسهيل عملية المبادلة والإنتاج، فمن غير المتصور استخدام النقود بعيدا عن علاقات المبادلة بين الأفراد والمجتمعات، وبما أن النظرية الاقتصادية الكلية تهتم بدراسة النشاط الاقتصادي للمجتمع وذلك بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها الناتج المحلي الإجمالي، بتحليل مختلف العوامل التي تؤثر فيه بهدف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية عالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع، ومن هنا جاء هذا البحث للتطرق إلى تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، وكيفية قياس عرض النقود، ومحاولة معرفة أهمية الناتج المحلي الإجمالي، وطريقة قياسه في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الجدول الاقتصادي القائم حول دور عرض النقود في النشاط الاقتصادي، خاصة دوره في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والاسمية من أهم الموضوعات الاقتصادية المثيرة للجدل، ويتركز هذا الجدول حول مدى تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج الحقيقي، ولقد حظي هذا الموضوع باهتمام الكثير من الدارسين والباحثين في مختلف الاقتصاديات، إلا أن الاقتصاد الليبي لم يحظى بمثل هذه الدراسة، ولعلّ هذا ما يدفعنا إلى محاولة تحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين عرض النقود المتداولة وسعر الصرف والناتج المحلي الحقيقي في ليبيا. وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة تتمحور فيما يلي:

ما هو تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2017 م) ؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها محاولة لإثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالموضوع كما أنها محاولة لإثارة العديد من النقاط والتساؤلات أمام الباحثين للبحث والدراسة كما يمكن الاستفادة من نتائجها في رسم العديد من السياسات الاقتصادية ذات العلاقة، ومن هذا المنطلق استهدفت الدراسة ما يلي:

- 1- تحديد العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ليبيا.
- 2- تحديد طبيعة العلاقة بين عرض النقود وسعر الصرف في ليبيا.
- 3- التعرف على مدى فاعلية السياسة النقدية في الاقتصاد الليبي.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة باختبار فرضية مفادها عدم وجود علاقة سببية بين عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتصنيف وتبويب البيانات ووصف المتغيرات وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالموضوع، وعلى منهج التحليل الكمي (القياسي) في تقدير تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي.

نطاق الدراسة:

استعرضت هذه الدراسة الأدبيات الخاصة بتحليل تأثير عرض النقود، وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي عموماً مع التركيز على تحليل الحالة الليبية تحديداً، وذلك باستخدام بيانات الفترة (1990 - 2017 م).

تقسيمات الدراسة :

بالإضافة إلى المبحث التمهيدي الذي يحوى المشكلة البحثية، وأهداف الدراسة وأهميتها، وفرضياتها، والمنهج الذي اتبع في التحليل، اشتملت هذه الدراسة على أربعة مباحث خصص الأول منها لاستعراض الأدبيات المتعلقة بالموضوع، بينما أفرد الثاني لاستعراض التطورات التي حدثت على عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة قيد البحث بينما خصص

الثالث لقياس تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي في حين أفرد الرابع لاستعراض النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

الدراسات السابقة

1 - دراسة (2002 خالد بن حمد بن عبد الله القدير) بعنوان : العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر – دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك والعلاقة السببية . وقد تناولت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر باستخدام منهجية (قرانجر) ، اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وذلك لتحديد العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل والقصير ، وقد دلّ اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج وكمية النقود، كما وضح اختبار السببية أن هناك علاقة سببية بين كمية النقد والناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير والطويل تتجه من الناتج إلى كمية النقود وليس العكس، وبناءً على نتيجة اختبار السببية توضح أن التغير في كمية النقود لا يساعد في تفسير التغير في الناتج المحلي ، بينما تساعد التغيرات في الناتج في تفسير التغيرات التي تحدث في كمية النقود، في الأجلين القصير والطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع (النظرية الكيثرية) التي تعتقد أن الناتج يحدد كمية النقود (أي : النقود متغير يتحدد داخل النموذج) وعليه فإن كمية النقود لا يمكن استخدامها كأداة للسياسة الاقتصادية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية في الاقتصاد القطري.

2 - دراسة (2008 طارق محمد الرشيد، سامية حسن محمود) حيث هدفت الدراسة إلى معرفة هل التغيرات في الكتلة النقدية تساعد في تفسير التغيرات في سعر الصرف؟ وتقوم الدراسة على الفرضية القائلة أن سعر الصرف للجنيه السوداني والكتلة النقدية في إطار العلاقة السببية لا يتجهان إلى التوازن في المدى الطويل ، مستخدمة في ذلك منهجية (جرانجر) ، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الأخطاء لتحديد اتجاه هذه العلاقة بين المتغيرين في المدى القصير والطويل . ولقد دلت نتائج الاختبارات أن هنالك علاقة سببية ثنائية تتجه من عرض النقود وسعر الصرف ومن سعر الصرف إلى عرض النقود في المدى القصير.

3- دراسة (2009 عبد الحق بوعتروس، ومحمد دهان) بعنوان : أثر التغير في كمية النقود على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مقال منشور في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس (جوان)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وجود وطبيعة العلاقة بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري خلال

الفترة 1970-2005 م ، وتحليلها، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي نحو الكتلة النقدية بمفهومها الضيق أو الواسع، وهو ما ينطبق مع السياسة النقدية والاقتصادية التي كانت منتهجة خلال فترة الدراسة.

4- دراسة (2011) أحمد الشيخ وسليمان زكريا) بعنوان العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومستوى الأسعار ، حيث هدفت الدراسة إلى اكتشاف اتجاه العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود ومستوى الأسعار. تقول فرضيات الدراسة أن التغيير في عرض النقود يسبب التغيير في مستوى الأسعار، وأن التغيير في الأسعار هو الذي يسبب التغيير في عرض النقود، وأن التغيير في الناتج المحلي الإجمالي يسبب تغيير في عرض النقود، وأن التغيير في عرض النقود هو الذي يسبب التغيير في الناتج المحلي الإجمالي. ولقد استخدمت الدراسة منهجية (جرانجر) السببية ، وتحليل الارتباط المشترك لتحديد العلاقة بين المتغيرات. دلت نتائج الاختبارات أن التوسع في عرض النقود لا يلحقه مباشرة تغيير في قطاع الإنتاج لكنه يؤثر مباشرة في مستوى الأسعار.

المبحث الأول – بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة:

أولاً- عرض النقد :

يقصد بعرض النقد (money supply) بأنه : مجموع وسائل الدفع المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة (1) ، أي : أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد والمؤسسات والمؤسسات المختلفة . وقد أخذ مفهوم عرض النقد حيزا واسعا من الجدل بين الاقتصاديين حول إعطائه مفهوم محدد ومتفق عليه وكذلك حول الآلية المناسبة لاحتسابه . وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض النقد يعد بمثابة دينا على الجهاز المصرفي أو الجهة التي تتولى عملية الإصدار إذ أنه التزاما عليها وحقا لحائزيه على التصرف المطلق بالمبالغ التي بحوزتهم(2).

ويقسم عرض النقد إلى أنواع عديدة هي(3):

1- عرض النقد بالمعنى الضيق (MS1))The narrow definition of (money

ويقصد به العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي بالإضافة إلى نقود الودائع، أو النقود المصرفية (الودائع الجارية) . وهذا يعني : أن عرض النقد يمكن التعبير عنه من خلال المعادلة التالية: $MS1 = DD + C$ إذ أن:

MS1 = عرض النقد بالمعنى الضيق
 DD = الودائع الجارية (Demand Deposits)
 C = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي (Cash Money)
 يتضح مما ذكر أعلاه إن هنالك طرفين يحددان عرض النقد (MS1) هما البنك المركزي والمصارف التجارية⁽⁴⁾.

2- عرض النقد بالمعنى الواسع (MS2) (Broader measure of money) :
 وهو مفهوم لعرض النقد أوسع من المفهوم السابق (MS1) ؛ إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي ، أي: أنه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق (MS1) مضافا إليه الودائع غير الجارية (أشباه النقود) كالودائع الادخارية .
 ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية⁽⁵⁾ :

$$MS2 = MS1 + TD \quad \text{حيث إن:}$$

MS2 : عرض النقد بالمعنى الواسع

TD : الودائع الزمنية Time Deposits

3- عرض النقد بالمعنى الأوسع (MS3) : اتخذت بعض الدول المتقدمة معنى أشمل لعرض النقد، وذلك بسبب التطور الكبير الذي شهدته تلك البلدان في المجال النقدي والمالي ، وتطور الأسواق المالية لديها ، وظهور مؤسسات مالية وسيطة وابتكارها لأنواع جديدة ومتنوعة من المشتقات المالية. إذ أن هناك بعض الأنواع من الودائع الأخرى التي تكون ذات آجال طويلة تمت إضافتها ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع (MS3) ، وتم استبعادها في الوقت ذاته من مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع (MS2) ، وهذه الودائع تكون مودعة لدى المؤسسات المالية الوسيطة من غير المصارف التجارية (مثل مصارف الادخار والإقراض) ، والتي تزيد آجالها عن سنتين . فعلى سبيل المثال جرى تصنيف الودائع الطويلة الأجل، واتفاقات إعادة شراء الأوراق المالية لأجل والصادرة عن مصارف الإقراض والادخار في الولايات المتحدة الأمريكية ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الأوسع (MS3) ، بالمقابل فإن معظم الدول المتقدمة الأخرى تدرج هذه الودائع ضمن مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع (MS2) .

4- السيولة العامة للاقتصاد : ويقصد بها عرض النقد بالمعنى الأوسع (MS3) مضافا إليه الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والبنوك العقارية ، والودائع الحكومية ، وسندات الادخار ، والأوراق التجارية⁽⁶⁾ .

ثانياً- سعر الصرف (Exchange rate) :

يعرف سعر الصّرف بأنه : عبارة عن نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملات الأجنبية⁽⁷⁾ . أو هو عبارة عن ثمن العملة المحلية معبرا عنه بالنقد الأجنبي ، أو هو سعر النقد المحلي للنقد الأجنبي⁽⁸⁾ .

وسعر الصرف الحر، أو المعومّ وفق نظرية الأثمان في النظرية الاقتصادية يتحدد على ضوء تقاطع منحني عرض العملة مع منحني الطلب عليها حاله كحال ، أي : سلعة أخرى.

ويتأثر سعر الصرف بعدة عوامل تُقسم بصورة عامة إلى قسمين هما⁽⁹⁾ :

1- عرض النقد : كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار⁽¹⁰⁾ ، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه . وقد أكدت المدرسة النقدية بزعامة (ملتون فريدمان) أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك.

2- أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي؛ إنما تتحرك بحثا عن الفائدة ، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول ، فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها .

3- معدلات التضخم : يعد التضخم (inflation) من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ، فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ، وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف⁽¹¹⁾ .

4- ميزان المدفوعات : يعد التوازن والاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف ، وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات⁽¹²⁾.

5- الموازنة العامة : تلعب الموازنة العامة للدولة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف ، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب ، وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي ، وهبوط في معدلات التضخم ، مما يؤدي بالنتيجة إلى رفع سعر الصرف العملة المحلية.

وهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ، ويمكن إجمالها بالآتي⁽¹³⁾ :

1- الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات السياسية والحروب المختلفة دوراً كبيراً في التأثير على سعر الصرف ، وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة⁽¹⁴⁾ . حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ، ولا سيما القطاع الصناعي ، وقطاع التجارة الخارجية ، وبالتالي فإن وضع اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيًا ، وتفقد الثقة بعملة البلد جرّاء ارتفاع معدلات التضخم.

2- الإشاعات والأخبار: تعد الإشاعات والأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها ؛ إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر ، وأن سرعة تأثير سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعاً لاستجابات المتعاملين فيه⁽¹⁵⁾.

3- خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية ، والأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة .

ثالثاً - مفهوم نمو الناتج المحلي الإجمالي :

إن نمو الناتج المحلي الإجمالي هو مصطلح هام ويستخدم كثيراً خاصة في قياس معدل النمو، ويعني جملة السلع والخدمات التي أنتجها الاقتصاد في فترة معينة لمدة سنة فهو يمثل مجموع قيمة السلع والخدمات بأسعار السوق، علماً أن التي استخدمت في إنتاج سلع أخرى لا (Intermediate goods) السلع الوسيطة، و تحسب تفادياً للتكرار الحسابي⁽¹⁶⁾ . مجموع السلع والخدمات هذا هو إجمالي بمعنى : أنه لم يخصم منه إهلاك المعدات أو رأس المال الذي استخدم في إنتاج تلك السلع والخدمات، كذلك لم تستخرج التغيرات في المخزون .

إن علماء الاقتصاد والمحاسبة القومية عادة ما يفرقون بين ما ينتج علي أرض بلد ما بغض النظر عن جنسية عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه ، وبين ما ينتج بواسطة عوامل الإنتاج الوطنية سواء تم داخل الحدود الجغرافية للبلد أم إما الثاني ، (Domestic product) خارجها فالأول يطلق عليه لفظ الناتج المحلي وتكون العلاقة بين الناتج (National product) فيطلق عليه لفظ الناتج القومي المحلي والناتج القومي كما يلي:

الناتج القومي = الناتج المحلي + مستحقات عوامل الإنتاج الوطنية في . الخارج – مستحقات عناصر الإنتاج الأجنبية في الداخل⁽¹⁷⁾.

إن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة كمية السلع والخدمات التي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم سواء كانوا من مواطني البلد، أو الأجانب خلال سنة معينة، وهذا يعني أنه يمكن التحويل من الناتج القومي إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المفاهيم المطروحة لكل منهما، وهو عبارة عن دلالة لما ينتجه البلد، والنمو فيه مؤشر إلى مدى سرعة النمو الاقتصادي في البلد ككل ، وهو ليس مؤشراً لتوزيع الدخل و الزيادة . فيه لا تعني انخفاض الفقر⁽¹⁸⁾ .

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي :

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي ، وهي طريقة الإنتاج ، والدخل، والمصرفات.

1- طريقة الإنتاج : ويتم قياسه عن طريق قياس الدّخل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين .طريقة السلع النهائية ، والتي يتم قياس الدّخل القومي فيها عن طريق احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي أي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة دن احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج ويطرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل .أما طريقة القيمة المضافة فإن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات.

2- طريقة الدخل : ويتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لاحتساب مجموع دخول، أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج.
 إذاً قيمة الدخل المحلي الإجمالي = قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة + صافي الفوائد المدفوعة خلال السنة + القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يسكنها أصحابها + قيمة الأرباح الموزعة والغير موزعة.

3- طريقة المصروفات : وتركز هذه الطريقة على احتساب جميع أوجه الإنفاق في الجسم الاقتصادي التي تتمثل في الإنفاق العائلي، وإنفاق القطاع الخاص ، والإنفاق الحكومي ، وصافي الإنفاق الأجنبي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاسمي: التغير في الناتج المحلي الإجمالي عادة ما يحدث نتيجة للتغير في الأسعار أكثر من التغير في الإنتاج نفسه عليه فإن الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بأسعار السوق هو ما يسمى بالناتج المحلي الإجمالي الاسمي أو النقدي ، أما عند قياسه بالأسعار الثابتة يسمى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

العلاقة التبادلية بين عرض النقود ، وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي

أولاً- العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف الأجنبي :-

وبصدد وصف العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي وعرض النقود ، فإن أيّ تغير يحدث في عرض النقود سيؤدّي ذلك إلى تغير سعر الصرف الأجنبي باعتبار الأول (عرض النقود) متغير مستقل ، والثاني (سعر الصرف الأجنبي) متغيراً تابعاً؛ إذ أن الزيادة في عرض النقود الناتجة من أتباع السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية سوف تؤدّي إلى الزيادة في الطلب على شراء وحدات النقد الأجنبي ووحدة النقد الأجنبي حالها حال أي سلعة أخرى سوف سيزداد سعرها نتيجة لقلّة عرضها⁽¹⁹⁾ ، وزيادة

الطلب عليها سوف يؤدي إلى رفع سعر الصرف إلى أعلى، وبالعكس في حالة تقليص عرض النقود؛ إذ يؤدي إلى خفض سعر الصرف. يتضح من ذلك أن عرض النقود يرتبط مع سعر الصرف بعلاقة طردية ومباشرة⁽²⁰⁾، هذا في حالة ثبات المعروض من النقد الأجنبي؛ إذ يعدّ عرض النقود مؤثر في سعر الصرف.

أما في حالة تغير عرض النقد الأجنبي مع عرض النقد المحلي وبنفس النسبة ففي هذه الحالة لا يكون التغير في عرض النقود مؤثرا على سعر الصرف، أي: أن سعر الصرف لا يتغير في هذه الحالة، أو يتغير تغيرا بسيطا وغير ملحوظ فضلا عن ذلك تجدر الإشارة إليه هنا هو أن السياسة النقدية التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي، وهذا الانخفاض في سعر الفائدة سوف يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، وهذا سوف يسبب عجزا في ميزان المدفوعات، وفي ظل ثبات سعر الصرف سوف يقوم البنك المركزي بشراء النقد الأجنبي لكي يحافظ سعر الصرف على مستواه الأصلي، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية، وتبقى العملية باستمرار إلى الحد الذي يتساوى فيه حجم التوسع النقدي مع تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بحيث يعود مستوى عرض النقود إلى ما كان عليه قبل اتباع السياسة التوسعية.

أي: أن سعر الفائدة يرتفع ويتوقف تدفق رؤوس الأموال بحيث يعود الدخل إلى مستواه الأصلي.

أما في حالة مرونة سعر الصرف فإن السياسة التوسعية سوف تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج مما يسبب عجزا في ميزان المدفوعات، ومن ثم ارتفاع سعر الصرف بحيث يؤدي الأخير (ارتفاع سعر الصرف) إلى تحسّن الحساب الجاري، وزيادة حجم التشغيل، ومن ثم زيادة الدخل، وتبقى هذه العملية باستمرار إلى أن يتحقق توازن جديد عند مستوى الدخل يتناسب معه، أو قادر على استعانة الزيادة في عرض النقود.

ثانياً- العلاقة بين عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي:

إن أي تأثير يحصل نتيجة لتغير في عرض النقود سوف يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي⁽²¹⁾. فعند اعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية ، فإنها سوف تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، وتدفع كذلك نحو انخفاض معدل الفائدة ، وهذا الانخفاض بدوره سيفضي إلى توسع حجم الاستثمارات (نتيجة العلاقة السالبة بين الاستثمارات ، ومعدل الفائدة)⁽²²⁾ ، والذي ينجم عنه زيادة الدخل ، وهذه الزيادة في الدخل سيتولد عنها زيادة في الطلب الكلي، أي : أنها تؤدي إلى زيادة أحد ، أو بعض أو كل مكوناته (الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الاستيرادات) ، وهذه الزيادة في الدخل بالتالي الطلب ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، وبالعكس في حالة إتباع السلطات النقدية لسياسة انكماشية، فإنها ستقوم بتقليص عرض النقود (لمعالجة حالة تضخمية معينة) ، وهذا سيؤدي إلى انخفاض المستوى العام للأسعار ، وارتفاع سعر الفائدة ، والذي يدفع نحو تقليل الاستثمارات ، وهي إحدى مكونات الطلب الكلي وبالتالي فإن انخفاضها سوف يسبب انخفاضه ، وهذا يفضي إلي انخفاض الدخل وبالتالي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.

نستنتج من كل ما سبق أن عرض النقود له تأثير مهم على الناتج المحلي الإجمالي ويرتبط معه بعلاقة موجبة.

ثالثاً - العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من أهم العوامل المؤثرة علي سعر الصرف حيث يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على انه مجموعة القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

فهو بذلك يشمل كل ما ينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات، فالمنتجات الزراعية ، والصناعية في الاقتصاد تدخل ضمن الحسابات، وخدمات تأجير المنازل، والخدمات المصرفية، والسياحية والعلاجية تسجل ضمن الناتج المحلي⁽²³⁾

ومن ناحية أخرى يعد الناتج المحلي الإجمالي أفضل متغير يعبر عن مقدار النمو الاقتصادي لأي بلد وذلك كونه يعكس التطورات في بنية الاقتصاد من حيث بنية

القطاعات الاقتصادية التي يحتويها، إن النمو بالناتج يولد طلباً إضافياً على عملة البلد وتحسين الحساب الجاري وبالتالي يقلل من قيمة سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية (ارتفاع العملة المحلية)، أي: أن العلاقة بين الناتج المحلي والأسعار الثابتة وسعر الصرف الأجنبي هي علاقة عكسية، وفي ليبيا يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي مع النفط بالأسعار الثابتة كونه يعتبر مصدر الاحتياطيات الوحيد تقريباً الذي يلعب دوراً مهماً في الموازنة الحكومية، ودوراً كبيراً في ميزان المدفوعات وفقراته وهذه كلها متغيرات تؤثر في سعر الصرف، إذ أن زيادة قيمة الصادرات النفطية تدعم عملية تكوين احتياطي النقد لمقابلة الواردات وبالتالي المحافظة على استقرار سعر الصرف (24).

تمثل عملة بلد ما انعكاساً مباشراً للناتج المحلي الإجمالي الخاص به إذ أن المقدار الكامل للمال في بلد معين مساوٍ للمقدار الكلي للناتج الاقتصادي. أي: كلما ارتفع (GDP) ازدادت قوة العملة والمقدرة الشرائية، وإذا كان هناك نمط نمو في (GDP) لاقتصاد معين فإن أفضل قرار يكون بشراء هذه العملة لأن قيمتها ستزداد (GDP) عبر السنين فقد تأكد من أن هذا البلد سيشهد نمواً خلال السنوات القادمة (25)

المبحث الثاني – التطورات التي حدثت على عرض النقود وسعر الصرف والناتج المحلي الحقيقي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1990 – 2017م

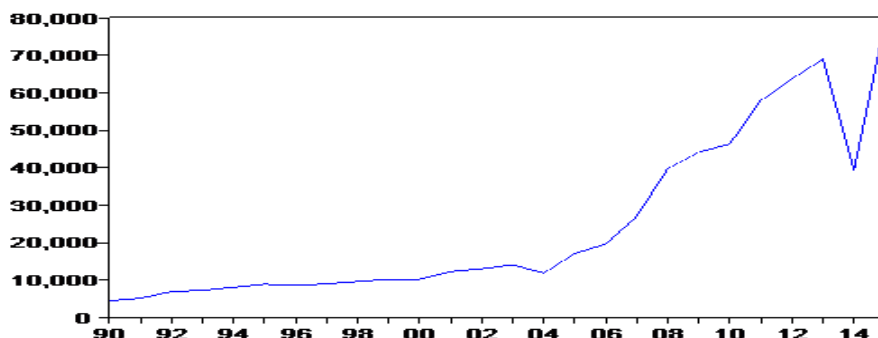
أولاً- تطور عرض النقود خلال الفترة 1990 – 2017 :

ومن خلال بيانات الجدول (1) وبتتبع الشكل رقم (1) يتضح أن عرض النقود (بمعناه الواسع MS2) كان في تزايد مستمر خلال مدة الدراسة، حيث تراوحت القيمة من 6155.3 في عام 1990 ثم ارتفع حتى وصلت إلى قيمة (111338.7) في نهاية المدة 2017.

الجدول رقم (1) تطور سعر صرف الدينار الليبي وعرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) خلال الفترة 1990-2017 م

عرض النقود بالمفهوم الواسع MS2		سعر صرف الدينار	السنة	عرض النقود بالمفهوم الواسع MS2		سعر صرف الدينار	السنة
معدل النمو	القيمة			معدل النمو	القيمة		
13.65	13135.5	1.2165	2004	—	6155.3	0.2853	1990
30.15	17096.3	1.3089	2005	-1.94	6035.7	0.2921	1991
14.97	19655.9	1.2500	2006	14.54	6913.2	0.2837	1992
37.27	26982.1	1.3550	2007	5.13	7268	0.2856	1993
47.30	39744.5	1.2887	2008	11.36	8093.4	0.2992	1994
11.11	44161.3	1.2270	2009	10.49	8942.7	0.3232	1995
4.87	46313.7	1.2516	2010	7.00	9569	0.3625	1996
23.73	57305.9	1.2407	2011	3.96	9948.3	0.3545	1997
11.21	63731.5	1.2407	2012	4.12	10358.1	0.3659	1998
8.28	69005.9	1.2626	2013	-5.74	9763.9	0.3887	1999
0.58	69404.7	1.2594	2014	-1.51	9616.1	0.4537	2000
13.26	78606.3	1.2563	2015	6.51	10242.3	0.4632	2001
22.54	96320.9	1.3387	2016	6.81	10939.5	0.5461	2002
15.59	111338.7	1.3966	2017	5.65	11558.1	0.6472	2003

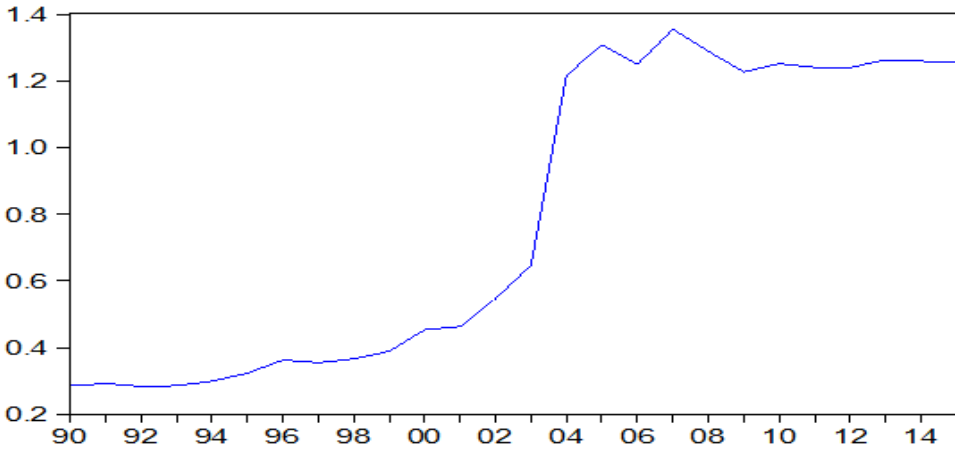
المصدر: إعداد الباحثان من أعداد مختلفة مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية للفترة (62- 2006)، والنشرة الاقتصادية للمصرف المركزي.
الشكل رقم (1) تطور عرض النقود بالمفهوم الواسع (MS2) خلال الفترة 1990-2017



الشكل رقم (1) من إعداد الباحثان.

ثانياً: — تطور سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة 1990–2017:-

بالنظر إلى الجدول رقم (1) أعلاه وباستعراض تطور قيمة الدينار الليبي خلال الفترة 1990 – 2017م ، يلاحظ انخفاض قيمة الدينار الليبي خلال هذه الفترة بنسبة كبيرة جدا ؛ إذ تشير البيانات إلى أن الدينار الليبي فقد خلال هذه الفترة (389.525%) من قيمته مقابل الدولار ، وهذا يعني أن قيمة الدينار الليبي سنة 2017 م تعادل (489.5251%) من قيمته سنة 1990م أغلب هذه القيمة فقدت بعد التخفيض وتحديدًا خلال الفترة (2001-2017م) ووصلت لأوجها عام 2017م .

الشكل رقم(2) تطورات سعر صرف الدينار الليبي خلال الفترة (2017-1990)

الشكل رقم (2) من إعداد الباحثان .

ثانياً: — تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990–2017:-

يعتبر تطور الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى النمو الاقتصادي من سنة لأخرى، فهو يعبر عن مدى استمرارية التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، والدخل الفردي. وكذلك مصادر هذا الدخل، ومدى التغيرات التي تطرأ عليها.

وبالنسبة لوضع هذا المؤشر في ليبيا فهو لم يكن على وتيرة واحدة بل شهد عدت تقلبات تعكس في مجملها المسار الاقتصادي لليبيا خلال فترة الدراسة. وهو الأمر الذي يمكن ملاحظته من الإحصائيات المعروضة بالجدول رقم : (2) التي توضح تطور الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة. فمن هذه الأرقام الظاهرة في الجدول (2) نلاحظ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة قيد

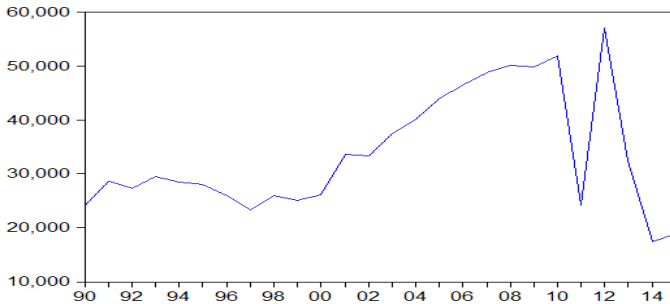
البحث، وهو ما يمكن ملاحظته أيضا من الشكل البياني (3). إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من (24115.6) مليون دينار عام (1990 م) إلى (176834.7) مليون دينار عام (2017 م)

الجدول رقم (2) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (1990- 2017) مليون دينار

الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 2003		السنة	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 2003		السنة
معدل النمو	القيمة		معدل النمو	القيمة	
6.9	40192.3	2004	-	24115.6	1990
9.4	43988.9	2005	18.3	28528.2	1991
5.9	46583.6	2006	4.5-	27244.9	1992
5	48914.8	2007	8.3	29517.7	1993
2.7	50228.7	2008	3.4-	28512.9	1994
0.7-	49854.3	2009	1.5-	28080.4	1995
4.3	52009.9	2010	7.2-	26021.6	1996
-53.6	24112.3	2011	10.3-	23351.1	1997
136.7	57094.8	2012	11.1	25946.5	1998
43	32421.7	2013	3.1-	25134.3	1999
-46.2	17449.3	2014	3.7	26065.3	2000
8.5	18942.59	2015	29.1	33643.8	2001
5.3	17938.73	2016	9.-	33350.9	2002
1.7	17634.78	2017	12.8	37604	2003

المصدر: إعداد الباحثين من أعداد مختلفة مركز بحوث العلوم الاقتصادية، البيانات الاقتصادية للفترة (62- 2006)، والنشرة الاقتصادية للمصرف المركزي.

الشكل رقم(3) تطور الناتج المحلي بالأسعار الثابتة 2003 خلال الفترة (1990- 2017م)



المصدر: إعداد الباحثان اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (2) لكل من الشكلين السابقين

المبحث الثالث – وصف وتقدير النموذج القياسي:

يمكن وصف النموذج القياسي في العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع ، وعرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك كمتغيرات مستقلة، ويمكن وضع العلاقة كما في الدالة اللوغاريتمية التالية :

$$\text{LOG GDP} = \alpha + \beta_1 \text{LOGMS2} + \beta_2 \text{LOGEXC} + \beta_3 \text{LOGCPI} + ut \quad (1)$$

حيث أن :

GDP : الناتج المحلي الإجمالي

MS2 : عرض النقود

EXC : سعر الصرف

CPI : المستوى العام لأسعار المستهلك

(α , β) : ثوابت النموذج

Ut : حد الخطأ

اختبار استقرار السلاسل الزمنية Unite root test

سيتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبار (ديكي – فولر) المعدل (ADF) واختبار (فيليبس – بيرون) (PP) لبيان ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة مستقرة أم لا .
وباستخدام البرنامج، يبين الجدولين رقم (2,1) نتائج هذا الاختبار لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

Table-1. Augmented Dickey and Fuller (ADF) results

ADF			
Variable	Constant	Const and Trend	No Const
1st Difference			
LGDP	-7.207573	-4.193418	-7.335327
Prob.*	(0.0000)	(0.0109)	(0.0000)
1st Difference			
LMS2	-6.102222	-5.874332	-2.274337
Prob.*	(0.0000)	(0.0004)	(0.0251)
1st Difference			
LEXC	-3.629270	-3.589651	-3.230857
Prob.*	(0.0128)	(0.0522)	(0.0024)
1st Difference			
LCPI	-6.585774	-6.512040	-6.099087
Prob.*	(0.0000)	(0.0001)	(0.0000)

Table-2. Phillips Perron (PP) results

PP			
Variable	Constant	Const and Trend	No Const
1st Difference			
LGDP	-7.493483	-7.579140	-7.628685
Prob.*	(0.0000)	(0.0000)	(0.0000)
1st Difference			
LMS2	-6.097053	-5874332	-4.562539
Prob.*	(0.0000)	(0.0004)	(0.0001)
1st Difference			
LEXC	-3.629270	-3.589651	-3.201439
Prob.*	(0.0128)	(0.0522)	(0.0026)
1st Difference			
LCPI	-6.607473	-6.536420	-6.099106
Prob.*	(0.0000)	(0.0001)	(0.0000)

يتضح من خلال الجدول رقم (1) أن النتائج المتحصل عليها من اختبار (ديكي - فولر) المعدل (ADF) أن متغيرات الدراسة غير ساكنة عند مستوياتها الأصلية , وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference), وكذلك بالنسبة لاختبار (فيليبس - بيرون) (PP) كما هو مبين بالجدول رقم (2) أن كل المتغيرات غير ساكنة عند مستوياتها الأصلية, وبعد إدخال الفروق لهذه المتغيرات أصبحت ساكنة عند الفرق الأول (1st Difference) .

اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

بتطبيق اختبار التكامل المشترك للمتغيرات بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) ، والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) , وبما أنهم متكاملين من نفس الرتبة فإننا بالإمكان نستطيع أن نثبت أو ننفي أن هناك علاقة بين السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات في الأجل الطويل من عدمه وذلك باستخدام اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك .

ومن خلال تطبيق منهجية اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك تحصلنا على النتائج التي كما هي موضحة بالجدولين التاليين:-

Table-3. Cointegration Rank Test (Trace Statistic)

Hypothesized No.of CE(S)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.719192	59.57484	47.85613	0.0027
At most 1	0.541824	29.09283	29.79707	0.0601
At most 2	0.343811	10.36080	15.49471	0.2540
At most 3	0.010340	0.249457	3.841466	0.6175

Table-4. Cointegration Rank Test (Max-Eigen)

Hypothesized No.of CE(S)	Eigenvalue	Max- Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.719192	30.48201	27.58434	0.0206
At most 1	0.541824	18.73203	21.13162	0.1049
At most 2	0.343811	10.11134	14.26460	0.2047
At most 3	0.010340	0.249457	3.841466	0.6175

تبيين النتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم (3) إحصائية اختبار الأثر (Trace Statistic) أن هناك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك , كما تبيين نتائج التقدير الظاهرة بالجدول رقم (4) إحصائية اختبار القيم العظمى (Max-Eigen) كذلك وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين هذه المتغيرات, بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI)

Table-5. Cointegration vector of Libya

1 Cointegrating Equation(s):		Log likelihood 72.99171	
Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)			
LGDP	LMS2	LEXC	LCPI
1.000000	0.006814	-0.569273	0.274963
SE	(0.08929)	(0.08444)	(0.12791)

وفقا للجداول (3 , 4 , 5) يمكننا استخلاص معادلة التكامل المشترك في المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) على النحو التالي:

$$D(LGDP) = -0.585462 + 0.00681401530179 * LM2(-1) - 0.569272851007 * LEXC(-1) + 0.274962609436 * LCPI(-1) - 12.0171905223 \quad (2)$$

ويشير التكامل المشترك إلى علاقة ثابتة طويلة المدى يعتمد فيها الناتج المحلي الإجمالي (GDP) على عرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI). وهذا يعني أن الزيادة الدائمة بنسبة 1٪ في مستوى عرض النقود (M2) تؤدي إلى زيادة مستوى النمو الاقتصادي بمقدار (0.006814) و يبلغ حجم معامل مستوى أسعار المستهلك بما مقداره (0.274963) وهذا يدل على تغير واحد في المائة في مستوى أسعار المستهلك سيغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.27 %) في المائة تقريبا وهو تأثيراً إيجابياً. كما أن لمتغير سعر الصرف (EXC) تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي و يبلغ حجم معامل معدل سعر الصرف (-0.569273) في المائة. هذا يدل على تغير واحد في المائة في معدل سعر الصرف سيغير الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (57 %) في المائة تقريبا.

تقدير العلاقة بين (GDP) و (MS2) و (EXC) و (CPI) في المدى القصير بأسلوب (VEC) ولما كانت هناك العلاقة أحادية على الأقل في المدى الطويل بين متغيرات هذه الدراسة فإنه بالإمكان تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات بالمدى القصير وذلك بأسلوب تصحيح الخطأ (VEC) إذ يوضح النموذج التالي العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) في المدى القصير على النحو التالي:

$$D(LGDP) = C(2) * D(LGDP(-1)) + C(3) * D(LM2(-1)) + C(4) * D(LEXC(-1)) + C(5) * D(LCPI(-1)) + C(6) \quad (3)$$

وبتقدير المعادلة (3) نحصل على المعادلة التالية :

$$D(LGDP)_{-2} = 0.177142 * D(LGDP(-1)) + (-0.084509) * D(LM2(-1)) + 0.360869 * D(LEXC(-1)) + 1.374584 * D(LCPI(-1)) + (-0.093908) \quad (4)$$

$R^2 = 0.434205$, $D.W.test = 2.180704$, $F\text{-Statistic} = 3.645272$ $P(F\text{-Statistic}) = 0.022906$

ومن نتائج تقدير هذه العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) في المدى القصير تبين أن هناك علاقة إحصائية عند 1% وذلك بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك، أي أن عرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك للسنة الماضية والتي قبلها مرتبطة، وطبيعة هذه العلاقة طردية تزايدية.

Table-5. Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.025186	Prob. F(1,17)	0.8758
Obs*R-squared	0.035505	Prob. Chi-Square(1)	0.8505

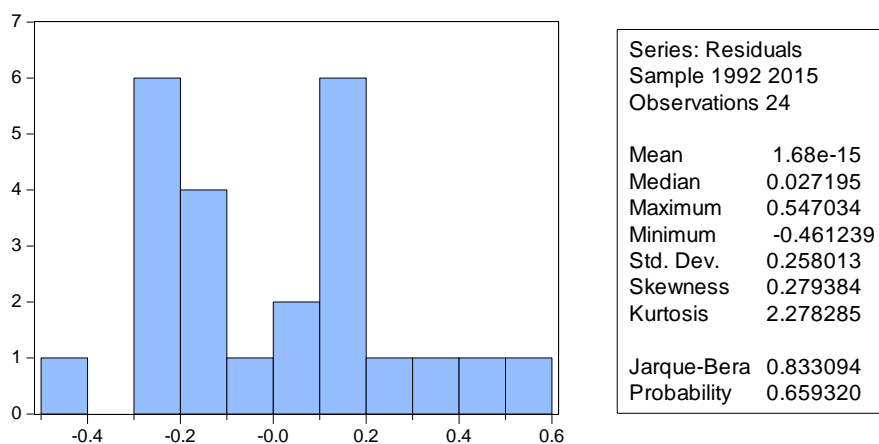
واختبار "Breusch-Godfrey Serial Correlation LM" التي بينت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين البواقي، حيث كانت قيمة (Obs*R²) (0.035505) بمستوى دلالة محسوب "P-Value= 0.8758" وكذلك النموذج المقدر خالٍ من تباين حد الخطأ.

Table-6. Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.084953	Prob. F(8,15)	0.4235
Obs*R-squared	8.797054	Prob. Chi-Square(8)	0.3597
Scaled explained SS	10.33988	Prob. Chi-Square(8)	0.2420

واختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey التي بينت نتائجه أن النموذج لا يعاني من مشكلة تباين حد الخطأ ما بين البواقي، حيث كانت قيمة (Obs*R²) (8.797054) بمستوى دلالة محسوب P-Value= 0.3597

الشكل رقم (4) يوضح حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي



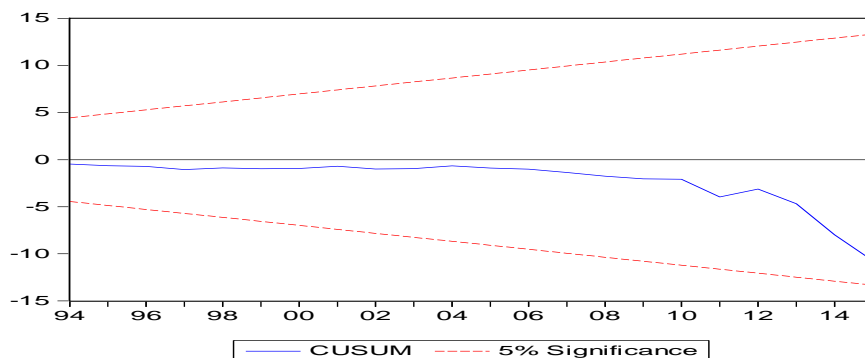
كذلك أثبتت نتائج اختبار (Jarque- Bera) أن حدود الخطأ تتبع التوزيع الطبيعي، أي أن النموذج لا يعاني من هذه المشكلة أيضاً، حيث بلغت قيمة الاختبار $J = 0.833094$ بمستوى

دلالة محسوب "P-Value = 0.659320" ..

كما أشارت نتائج اختبار الاستقرار (Stability Test) إلى أن المعاملات المقدرة مستقرة هيكلية عبر الزمن محل الدراسة. ويعرض الشكل رقم (2) نتائج هذا الاختبار.

الشكل رقم (5) اختبار الاستقرار (Stability) للدالة في المدى القصير

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LMS2 does not Granger Cause LGDP	25	0.09310	0.7631
LGDP does not Granger Cause LMS2		0.01530	0.9027
LEXC does not Granger Cause LGDP	25	0.63938	0.4325
LGDP does not Granger Cause LEXC		0.31755	0.5788
LCPI does not Granger Cause LGDP	25	0.12012	0.7322
LGDP does not Granger Cause LCPI		2.57576	0.1228
LEXC does not Granger Cause LMS2	25	6.99682	0.0148
LMS2 does not Granger Cause LEXC		0.12282	0.7293
LCPI does not Granger Cause LM2	25	0.02489	0.8761
LM2 does not Granger Cause LCPI		4.55463	0.0442
LCPI does not Granger Cause LEXC	25	0.01514	0.9032
LEXC does not Granger Cause LCPI		1.71190	0.2042



اختبار (جرانجر) للسببية (Granger Causality Tests)

وفقاً لنتائج اختبار (جرانجر) للسببية، الموضحة بالجدول رقم (6) يمكننا التأكيد عن وجود علاقة سببية باتجاه واحد، تتجه من سعر الصرف إلى عرض النقود، أي أن

سعر الصرف يؤثر في عرض النقود ، كما أشارت نتائج الاختبار أيضا إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من عرض النقود نحو المستوى العام لأسعار المستهلك ، أي أن عرض النقود يؤثر في المستوى العام لأسعار المستهلك.

Table-6. Pairwise Granger Causality Tests: Lags: 1

النتائج والتوصيات:

أولا - النتائج :-

1- أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة أن السلاسل الزمنية باستخدام اختبار كل من (ديكي - فولر) المعدل (ADF) و(فيليبس - بيرون) (PP) أن المتغيرات محل الدراسة غير ساكنه عند المستوى (level)، وبعد إدخال الفروق على هذه المتغيرات أصبحت ساكنه عند الفرق الأول (1st Difference) في كلا الاختبارين .

2- أوضحت نتائج اختبار (جوهانسن) للتكامل المشترك وجود علاقة توازن طويلة المدى بين المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقود (MS2) ، وسعر الصرف (EXC) ، والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) .

3- أظهرت نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات مؤثرة في المدى الطويل وأن حركة الاقتصاد قد يعود إلى التوازن بنسبة (58.5462٪) بعد العودة إلى التوازن في المدى الطويل .

4- ومن نتائج تقدير هذه العلاقة في المدى القصير بين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، وعرض النقود (MS2) ، وسعر الصرف (EXC) والمستوى العام لأسعار المستهلك (CPI) في المدى القصير تبين أن هناك علاقة إحصائية عند (1%) ، وذلك بين الناتج المحلي الإجمالي ، وعرض النقود ، وسعر الصرف ، والمستوى العام لأسعار المستهلك، أي أن عرض النقود وسعر الصرف والمستوى العام لأسعار المستهلك للسنة الماضية ، والتي قبلها مرتبطة ، وطبيعة هذه العلاقة طردية تزايدية .

5- بينت نتائج اختبار العلاقة السببية بأسلوب (جرا نجر) وجود عن وجود علاقة سببية باتجاه واحد، تتجه من سعر الصرف إلى عرض النقود، أي :أن سعر الصرف يؤثر في عرض النقود ، كما أشارت نتائج الاختبار - أيضا - إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد تتجه من عرض النقود نحو المستوى العام لأسعار المستهلك، أي :أن عرض النقود يؤثر في المستوى العام لأسعار المستهلك.

ثانيا - التوصيات:

- 1- زيادة فاعلية الجهاز المصرفي في التأثير على مكونات عرض النقو، فضلا عن زيادة دور المعروض النقدي في التأثير في الناتج المحلي الإجمالي مستقبلا.
- 2- هدف النمو الاقتصادي يتحقق بالأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة فيه لذلك وجب دراسة نظريات نماذج النمو الاقتصادي قبل وضع أي: سياسة لتحقيق هذه الهدف فيما يتعلق بنماذج النمو .
- 3- تسريع عملية الإصلاح المالي ، والمصرفي لجميع المؤسسات التابعة للمصرف المركزي(السوق النقدي وسوق الصرف ونظام الدفع) .
- 4- ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ، وأن يكون هذا الانسجام عاملاً يحقق الاستقرار النقدي والمالي ، ويرفع باتجاه تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي.
- 5- يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات أخرى إلى جانب السياسة النقدية لتعزيز النمو الاقتصادي، وتشمل هذه السياسات زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد من أجل تعزيز النمو الاقتصادي .
- 6- الاستمرار بتفعيل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة وخاصة غير المباشرة منها وجعلها آليات أساسية لتفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الأداء المرضي في الناتج المحلي الإجمالي.

قائمة الهوامش:

- 1- د. عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، النقود والبنوك ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1990 ، ص: 106.
- 2- د. عبد المنعم السيد علي ، دراسات في النقود والنظرية النقدية ، الطبعة الثانية ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1971 ، صص 94-95 .
- 3- د. عوض إسماعيل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 107-118 .
- 4- د. محمد صالح القرشي ، د. ناظم محمد الشمري ، مبادئ علم الاقتصاد ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، 1993 ، ص: 371 .
- 5 - Michael B Charles , Macroeconomics , second edition , Oxford university press Inc , New York , 1998.
- 6 - د. عوض فاضل الدليمي ، مصدر سبق ذكره ، ص: 118 .
- 7- كريم مهدي الحسناوي ، المدخل إلى الاقتصاد الدولي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1987م.
- 8- د. سامي خليل ، النقود والبنوك ، الكويت ، 1989 ، ص 754 .
- 9- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) أطروحة دكتوراه منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ، 2002 ، ص: 35.
- 10- د. صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، 1983 ، ص ص 134-138 .
- 11- د. عبد المنعم السيد علي ، د. عبد الرحمن حبيب ، نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية ، المؤسسة الجامعية ، بيروت ، 1986 ، ص: 7 .
- 12- د. رمزي زكي ، التاريخ النقدي للتخلف ، سلسلة عالم المعرفة . العدد 118 ، الكويت ، 1987 ، ص
- 13- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي ، سعر الصرف: العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية (مع إشارة خاصة للعراق) ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 49-50 .
- 14- د. فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1975 ، ص: 222 .
- 15- رشاد العصار ، عليان الشريف ، المالية الدولية ، دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص: 46.
- 16- علي احمد سليمان ، قاموس المصطلحات الاقتصادية ، دار عزة للنشر ، الخرطوم ، الطبعة الثانية ، 2006 م، ص 109 .
- 17- كامل بكري وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001 م، ص 130.

- 18 - <http://www.naledi-negotiator.org.za/index.php?pageGDP>
- 19- ج . ف . كراوز، الموجز في اقتصاديات النقود، ترجمة: مصطفى كمال فايز، مطبعة الاعتماد، دار الفكر العربي، مصر 1967، ص -228. 242.
- 20- جميس جوارتيني، ريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ج1، ط2، مطبعة الديواني، بغداد، 1986، ص 556- 557 .
- 21- أودين منسيفيلد، ناريمان بهرافش. علم الاقتصاد، مركز الكتاب الأردني، عمان، الأردن، 1988، ص 363 - 357
- 22- عبدالمنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف، ج1، ط2، مطبعة الديواني، بغداد، 1986، ص 97 – 99.
- 23- خالد د. خالد واصف الوزني، د. أحمد حسين الرفاعي، 2000 م، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل الطبعة الثالثة دار وائل للنشر عمان الأردن، ص: 107 .
- 24- Sen, A, Development Which Way Now, Economic Journal, Vol: 93, Issue 372, 1983, pp745-762
- 25- إيمان عبدالغفار الطاهر، رسالة ماجستير 2013 م، أهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، حالة السودان 1990 - 2011 ص: 29